

نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

سنتناول في هذا الجزء النظريات المختلفة للنمو والتنمية، بهدف تمهيد الطريق لوضع السياسات المعالجة والأساليب المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. هذا مع الأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويعها بما يخدم صالح هذه الدول. وتتمثل النظريات التي تستعرضها هذه المادة فيما يلي:-

- 1- النظرية الكلاسيكية.
- 2- النظرية النيوكلاسيكية.
- 3- نظرية شومبيتر.
- 4- نظرية مراحل النمو (والت روستو).
- 5- نموذج هارود - دومر.
- 6- النظرية الكنزية.
- 8- نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد.
- 9 - نظرية الدفعة القوية.
- 10 - نظرية النمو المتوازن.
- 11- نظرية النمو غير المتوازن

أولاً: النظرية الكلاسيكية

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبينوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو، ومالتس، لتناول كل منهم فيما يلي:-

١ - تحليل آدم سميث Adam Smith's Analysis

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، وعليه لا بد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم "اليد الخفية" Invisible Hand كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" Welth of Nations والذي نشر عام ١٧٧٦م وترجم إلى عشرات اللغات. يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي

والذي يتأتى أساساً من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتياً Self Sustaining حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح.... وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود Stationary State (حلقة دائرية انكماشية)

٢ - تحليل ديفيد ريكاردو David Ricardo's Analysis

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما:-

أ- نظرية مالتس للسكان
٢- قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشبيد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح.... الخ، وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلاً ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصر راس المال والعمل محل الأرض.

٣ - تحليل توماس مالتس Thomas Malthes:

كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على: "أن عدد السكان - إذا لم يضبط - فإنه سيتزايد بمتواليه هندسية كل ربع قرن (٢٥ سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتواليه حسابية خلال نفس الفترة".

وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحاً اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويؤكد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معاً، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سبباً بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي. وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش.. وهكذا. وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها.

نقد النظرية الكلاسيكية

ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى. وقد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف علمية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

ثانياً - النظرية النيوكلاسيكية في النمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال A. Marshall"، "فيكسل" K. Wicksell، "كلارك J. Clark"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية. ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:-

١- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالفورات الخارجية External Economies ، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

٢- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية ، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا).

• بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

• فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات. يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلاً آلياً ميكانيكياً. وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها. ويشير النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.

• أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار.

٣- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متنسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

٤- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي.

نقد النظرية: وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات، من أهمها:-

١- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة للنواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

٢- القول بأن التنمية تتم تدريجياً بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

- ٣- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- ٤- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحوافز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

ثالثاً - نظرية شومبيتر:

تأثر شومبيتر Schumpeter بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضاً بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا يبحر إليها، إنما تنبأ بانتهاء النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، وكملها في كتاب له عن الدورات في 1939، للتركز أهم أفكاره في الآتي:

١- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

٢- يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

٣- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

٤- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية:

- استغلال موارد جديدة.
 - استحداث سلع جديدة.
 - استحداث أساليب إنتاج جديدة.
 - فتح أسواق جديدة.
 - إعادة تنظيم بعض الصناعات.
- ٥- أن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:-

- بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).
- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار والكارتلات).
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وبناء على ما سبق يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث

يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة و تجد السلع طريقها إلى الأسواق. تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج. تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد. لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا..

نقد النظرية: كانت إضافات شومبيتر للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب من أهمها:-

١- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين.

٢- افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها.

٣- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، و لكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

٤- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نمواً.

رابعاً: نظرية مراحل النمو W.Rostow

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت روستو سنة 1960، والتي لقيت صدى كبير. شغل روستو منصب أستاذ في التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبريدج. هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستتبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في 5 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير وفيما يلي التفصيل:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي:

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول، أي ما

قبل التاريخ، ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد.

- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.

- تفشي الإقطاع.

- انخفاض الإنتاجية.

- ضالة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد قدم روستو مثالا عن دول اجتازت هذه المرحلة كـ: الصين، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بعض دول أوربا، وهذا في القرون الوسطى. ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الأفريقية، مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها:

* حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي.

فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

- بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.

- بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).

- بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.

- بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.

- ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات،...).

لكن مع ذلك كله، يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض، وضرب مثلا لدول اجتازت تلك

المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين (19 ، 20م).

ج - مرحلة الانطلاق:

وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في

طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها. ومن مظاهرها:

- إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.

- النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 بالمائة وأقل إلى أكثر من 10 بالمائة.

- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

- بروز إشارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا.

د- مرحلة النضج: وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي.

- انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.

- ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.

- ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

- تقدم المجتمع ونضوجه فكريا و فنيا.

هـ - مرحلة الاستهلاك الوفير: وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:

- يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.

- الدخل الفردي مرتفع جدا.

- لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء، السكن، الكساء،.... الأهداف الرئيسية للفرد.

- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

نقد النظرية:-

لاقت نظرية روستو شهرة لم تلقاها أي نظرية أخرى، لما تركته من أثر في الفكر والسياسة الاقتصادية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه إليها من نقد يتمثل في إجماع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين، أولهما يتمثل في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا، وثانيهما في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم. فقد وضع روستو نظريته نتيجة استقراره لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمسة، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة، فضلا عن تفاعل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

خامسا: نظرية هارود ودومار Harrod- Domar :

تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعتبر كامتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي

معدل النمو الاقتصادي = معدل الادخار القومي /معامل رأس المال

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي:

معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال) – معدل نمو السكان

وعليه فان: معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقته عكسية بكل من معامل راس المال ومعدل النمو السكاني المرتفع

إذن: انطلاقاً من المعادلة السابقة نستنتج ما يلي:

- سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى:

1- إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي.

2- وإما لارتفاع معامل رأس المال وذلك بسبب:

- ضعف التقدم التكنولوجي

- أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

والواقع أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية. كما نجد العكس من ذلك في الدول المتقدمة، ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار (بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة)، وانخفاض معامل رأس المال نتيجة التقدم التكنولوجي وانخفاض المعدلات السكانية نتيجة سياسة الحد من النسل.

- ولتفادي معدلات النمو الاقتصادي السلبية، فإن ذلك يستوجب معدلات إيداع عالية جداً، لكن المشكل بالنسبة للدول المتخلفة هو ضعف القدرة الادخارية، إذن الحل هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي، إما القروض الأجنبية "المديونية" أو الاستثمارات الأجنبية.

نقد النظرية

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافاً كبيراً وما انطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار. فكما يلاحظ أن محددات النمو طبقاً لنموذج هارود-دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقراً والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساساً، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية. في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها.

سادساً: النظرية الكنزوية:

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929 - 1933 لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد، ولبصايب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة الأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

وقد قامت النظرية الكنزوية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما

يلي:-

١- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات في النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

٢- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

يعرض كينز نموذجاً من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:-

$$Y = C + I + G + X - M \dots(1)$$

حيث أن:-

Y الدخل القومي.

C الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).

I الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار).

G الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

X : قيمة الصادرات M : قيمة الواردات

ولتبسيط النموذج سيقنصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، وعليه تصبح المعادلة (١) تصبح على النحو

$$Y = C + I + G \dots(2)$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي (C + I + G) ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L ، والفن التكنولوجي السائد T ، وحجم معين لرأس المال K ، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالباً ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلاً عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات الخ.

نقد النظرية

يمكن القول بأن النموذج الكنزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، وذلك لسببين رئيسيين هما:-

١- أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس في جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار. وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

٢- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.

سابعاً: نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث)

يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي وأيضا زيادة الموجه إليهم من الخدمات الأساسية. ولد مذهب الاحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية، ثم تبناه عدد متزايد من مفكري واقتصادي دول العالم الثالث. وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، وهي:-

- ١- إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل.
- ٢- توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام الصرف الصحي ووسائل النقل العام.
- ٣- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها.
- ٤- إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.

ويرى البعض أهمية إضافة الحاجات الأساسية غير المادية كحق التحصيل العلمي وحرية الكلمة وفقا لحقوق الإنسان التي تضمنها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الذي أقرته الأمم المتحدة ووقعته دول العالم الثالث. وعليه فإن نظرية الحاجات الأساسية تعني بالتركيز على احتياجات الإنسان الأساسية كمرحلة منطقية في مشوار الفكر الاقتصادي التنموي، فمن الاهتمام بالنمو إلى العمالة إلى إعادة التوزيع ثم الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي يوحي بأن مفهوم الاحتياجات الأساسية لم يعد بالمفهوم المجرد أو الغامض بل هو خلاصة لسلسلة طويلة من التجربة والخطأ في اتجاهات أخرى متعددة.

يلقى هذا الفكر تأييداً سياسياً وفكرياً، فمن ناحية السياسة الاقتصادية يمكن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف واضحة ملموسة، ومن ناحية أخرى يتضمن تحقيق الاحتياجات الأساسية إنجازات لأهداف أخرى متصلة ومتداخلة كالعدالة الاجتماعية وزيادة الوعي الصحي والثقافي وغير ذلك. يقول "بول ستريتين" Paul Streeten: إن منهج الاحتياجات الأساسية مرغوب من ثلاثة زوايا، أولاً: لأنه غاية في حد ذاته، فلا يحتاج إلى حجة أو تبرير لاعتناقه، وثانياً: لأنه أسلوب لتعبئة الموارد البشرية وتجهيزها لتحقيق مزيد من الإنتاجية والرفاهية، وثالثاً: لأنه يؤدي إلى تخفيض معدل النمو السكاني (لإنخفاض معدل الوفيات من أطفال الأسر الفقيرة، وارتفاع مستويات التعليم خاصة للمرأة) ومن ثم توفير الموارد اللازمة لرفع المعيشة في تلك المجتمعات.

نقد النظرية:

يثار التساؤل حول هذه النظرية فيما إذا كانت تلبية الاحتياجات الأساسية تتعارض مع تحقيق النمو الاقتصادي السريع أم لا؟. والواقع يبين أن الكثير من الأفكار التي هيمنت على أدبيات التنمية في الخمسينات والستينات ذهبت إلى وجود تعارض رئيسي على الأقل في المدى القصير بين تحقيق النمو الاقتصادي السريع وبين تحقيق عدالة توزيع الدخل وتلبية الحاجات الأساسية. والحجة التي أوردها الاقتصاديون التقليديون تتمثل في أنه يجب تكبير "الكعكة الاقتصادية" Economic Cake قبل مناقشة كيفية توزيعها. ويبين هؤلاء أن تكبير الكعكة إنما يتم بتحقيق نمو اقتصادي سريع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات الممولة بالمدخرات المحلية، فضلاً عن الاستثمارات الخارجية لدفع عجلة النمو والتنمية. أما عن توزيع الدخل بعدالة أكبر وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية فيترك تحقيقها لمراحل لاحقة من عملية النمو، لكونه أمراً حتمياً يحدث تلقائياً. وعلى ذلك يواجه هذه النظرية اعتراضين أساسيين هما:-

- 1- أن تخصيص الموارد لإشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار وبالتالي نقص الرفاهية المتحققة على مستوى الاقتصاد القومي.
 - 2- أن مذهب الاحتياجات الأساسية مذهب قصير النظر، فبدلاً من زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال سياسة معلومة وموجهة للنمو والتنمية على المدى الطويل، نجد أنه يعتمد على التوجيه المؤقت للموارد المتاحة نحو القطاع الاستهلاكي لدى الفقراء بدلاً من التوجه نحو النواحي الإنتاجية التي تمكن في النهاية من رفع مستوياتهم المعيشية في المدى الطويل.
- ويرد على هذا النقد الأخير بأن فكرة إشباع الحاجات الأساسية على المدى الطويل من خلال الناتج القومي فكرة خاطئة وخادعة لسببين:-

- 1- أنه يمكن مواجهة الاحتياجات الخاصة بالفقراء دون التأثير على الإنفاق الاستثماري، وذلك بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي للأغنياء والحكومة على السواء.

٢- أن الإنفاق على الحاجات الأساسية لفئة عريضة من السكان الأكثر فقرا في المجتمعات المتخلفة هو من قبل الاستثمار المباشر في الموارد البشرية، والذي يترتب عليه حتما زيادة القدرة الإنتاجية. ويمكن القول بأن تجارب النماذج والنظريات التنموية خلال النصف قرن الماضي أسفرت عن عواقب وخيمة تكبدتها دول العالم الثالث، وجعلت من الصعب بمكان التسليم بجدوى تلك النظريات والأساليب التنموية. وعليه تبرز أهمية التحول من فكرة التعارض بين النمو الاقتصادي من جهة وإعادة توزيع الدخل بعدالة وتلبية الحاجات الأساسية من جهة أخرى، إلى فكرة التوفيق بين هذه الأمور والعمل على تحقيقها في آن واحد. أي ضرورة الوعي بأنه لن يتحقق النمو الاقتصادي ما لم يتم تلبية الحاجات الإنسانية للمواطنين والتي تمكنهم من العطاء والإنتاج، كما أنه من المستحيل إشباع حاجات المواطنين الأساسية دون تحقيق معدلات عالية نسبيا من النمو الاقتصادي لتوفير متطلبات ذلك الإشباع.

ويرى "فيليب دوسان" Philippe de Seynes أن استراتيجيات الحاجات الأساسية اتبعت بنجاح في ظل نوعين من المجتمعات، أولهما مجتمعات ما قبل الرأسمالية كاليابان وكوريا الجنوبية، وثانيهما مجتمعات اشتراكية كالصين الشعبية وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي.

ثامناً: نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد:

تعتبر الدول النامية وفقا لهذه النظرية دول أسيرة لتنظيم مؤسسات اقتصادية وسياسية جامدة على المستويين المحلي والدولي، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية اقتصادية للعالم المتقدم. وقد اكتسبت هذه النظرية مكانتها خلال السبعينات بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة. وقد ركزت هذه النظرية على نموذجين رئيسيين هما:-

أ- نموذج التبعية للاستعمار الجديد ب- نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية.

(أ) نموذج التبعية للاستعمار الجديد: يعد هذا النموذج امتداداً للفكر الماركسي والذي يرجع استمرار تخلف دول العالم الثالث لهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، وعدم تكافؤ العلاقات بين جانبي العالم المتقدم والعالم المتخلف، وأن الدول المتخلفة لن تتقدم وتحقق التنمية دون أن تتحرر من تبعيتها الاقتصادية.

يبين النموذج باختصار أن تخلف دول العالم الثالث يعود في الأساس إلى استمرار سياسات الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة مع استمرار الدول النامية في تبنيها لسياسات اقتصادية تقليدية. وعليه فإن التنمية تتحقق بإحداث تغييرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم.

(ب) نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: يرجع هذا النموذج تخلف دول العالم الثالث -إضافة إلى ظروفها الداخلية - لاتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن التوصيات التي يقترحها الخبراء الاقتصاديين في الدول المتقدمة والتي ما هي في الغالب إلا انعكاس للفلسفة الفكرية للاقتصاديات الرأسمالية. من ناحية أخرى يشير النموذج إلى أن الكثير من مفكري واقتصاديي الدول النامية نالوا تعليمهم في الدول الغربية فتأثروا بنظريات وأفكار تطبق هناك، وهي ليس بالضرورة قابلة للتطبيق في الدول النامية، ولا تتسجم مع أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية بها.

تاسعاً : نظرية الدفعة القوية

ويبدأ رودان تحليله بافتراض أساسي وهو أن التصنيع هو السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخل ومن ثم التقليل من فجوة التخلف القائمة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، حيث يسمح باستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي، لكن شريطة أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية عن طريق توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي (Social Over Head Capital) من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة (Indivisible) وتسمح بخلق وفورات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية. وإلى جانب ذلك لابد من توجيه حجم كبير من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، ويقترح (رودان) أن تتركز الاستثمارات على نطاق واسع في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها البعض وتكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية.

ولقد طور رودان أفكاره في بحث نشره سنة 1957 حيث رأى أن هناك دوالاً لابد أن تتكامل حتى تحدث التنمية، وهي دوال الطلب، ودوال العرض ودوال الادخار، وبالتالي يمكن رفض الأسلوب التدريجي للتنمية على أساس علمي أكثر والتأكيد بصورة أكبر على فكرة الدفعة القوية :

- تكامل دالة الطلب، وهي قائمة على أساس أن الحاجات الإنسانية في مجال الاستهلاك متنوعة ولا تقبل التجزئة وبالتالي فإن إنتاج سلعة واحدة لا يوسع السوق، في حين أن إنتاج مجموعة من السلع يسمح بإشباع حاجات استهلاكية متعددة ومتكاملة، وبالتالي فإن إنشاء صناعة تلو أخرى على فترات متفرقة لا يؤدي إلى تحقيق التنمية حيث ستواجه كل منها مشكلة تصريف إنتاجها.

- تكامل دالة العرض، أي أن بعض الصناعات تتكامل رأسيًا أو أفقيًا. إذ تتكامل رأسيًا عندما تمثل عملياتها الإنتاجية مراحل متتالية في إنتاج سلعة معينة، وأفقيًا بمعنى أن عملياتها الإنتاجية تكمل بعضها البعض في مرحلة معينة من إنتاج السلعة. فكما هو الحال بالنسبة لدالة الطلب، فدالة العرض أيضا لا تقبل

التجزئة، وهنا تبرز الحاجة عند الاستثمار في صناعة ما إلى الاستثمار في صناعات متكاملة من الناحية الإنتاجية في نفس الوقت، مع وجود حجم متكامل من رأس المال الاجتماعي الأساسي.

- تكامل دالة الادخار طالما تم إقرار الحاجة إلى برنامج استثماري في صناعات متكاملة، حتى يمكن تحقيق ارتفاع سريع في الدخل بعكس التنمية التدريجية، وهو ما يسمح برفع الميل الحدي للادخار، وبالتالي فإن عدم القدرة على تمويل التنمية مرتبط ببدايات عملية التنمية المتصل بالدفع القوية والذي يمكن أن يستمر إذا تم الأخذ بالأسلوب التدريجي للتنمية.

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:

1. تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لأجل إقامة القاعدة الصناعية الضرورية، كما تتطلب كوارث كثيرة ومتنوعة، إدارية ومحاسبية وهندسية وهذا ما لا يتوفر لدى الدول النامية.
2. أكدت النظرية على تنمية القطاع الصناعي دون التأكيد على تنمية القطاع الزراعي والذي يعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان.
3. أكدت أيضا النظرية على مشكلة ضيق السوق غير أن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق.
4. يؤدي توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية وهذا ما يحول دون الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفوراته الخارجية.
5. تطبيق نظرية الدفعة القوية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

عاشراً: نظرية النمو المتوازن

قام Rodan بصياغة فكرة الدفعة القوية، وبعدها قدم Nurkse تلك الفكرة في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن. ويركز "نوركس" على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي قلة الطلب ومن ثم ضيق الأسواق الذي يؤدي إلى ضعف التشغيل وبالتالي ضعف الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى ضعف الإنتاجية، ويؤكد نوركس أن تكسير الحلقة المفرغة للفقر تتطلب التفتح على العالم المتقدم، لنقل التكنولوجيا إلى الدول المتخلفة فيقول: "... إن حوافز التوظيف مقيدة بحجم السوق ... وحجم السوق يتحدد بالمستوى العام للإنتاجية... والقدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج. ويتوقف مستوى الإنتاجية بدوره - لا نقصد كلياً، بل بنسبة كبيرة - على استخدام رأس المال في الإنتاج، غير أن استخدام رأس المال يصطدم بادئ ذي بدء بصغر حجم السوق"

إن يرى نوركس أن كسر الحلقة المفرغة للفقر يتحقق بتوسيع حجم السوق، والذي يتحقق بدوره من خلال إقامة استثمارات عديدة في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يؤدي تخلف الزراعة إلى

إعاققة تقدم الصناعة. وبالتالي فنظرية النمو المتوازن تعتمد برنامجاً ضخماً من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس بهدف التصدير، وذلك في المراحل الأولية نظراً لضعف المنافسة في السوق المحلية.

وتتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية وأيضاً التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب، حيث تعمل جهة العرض على زيادة عرض السلع وتدفع جهة الطلب إلى توفير فرص العمل. وتؤكد النظرية على الحجم الكبير للاستثمارات التي تسمح بتحقيق تكامل أفقي وعمودي للصناعات، وتقسيم أفضل للعمل، واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو المتوازن لا يقصد به أن تنمو كافة القطاعات بنفس المعدل، ولكن بمعدلات تختلف حسب مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحيث تتحقق المساواة بين العرض والطلب. وهناك منهجان للنمو المتوازن، يشير الأول إلى الطريق الذي تخطه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد ويشير الثاني إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، فالتفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى "نوركس" يميل إلى احتواء المنهجين معاً بينما يركز Rodan على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدم التجزئة.

تم توجيه انتقادات عديدة لنظرية النمو المتوازن ومن أهمها ما يلي

1. إن إقامة العديد من الصناعات في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية، هذا فضلاً عن أن قيام صناعات جديدة سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات الصناعات القائمة مما يجعلها غير مربحة هي الأخرى.
2. يرى الاقتصادي (A. Hirshman) وهو مؤيد لنظرية النمو غير المتوازن، إن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد، مما سيؤدي إلى إحياء ظاهرة الازدواجية الاقتصادية، ويرد أصحاب هذه النظرية بالقول بأن النمو المتوازن يفترض تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن.
3. انتقدت النظرية لكونها تدعو إلى تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار.
4. تفترض النظرية توفر إمكانيات مادية ومهارات لتحقيق برنامجها وهو ما لا يتوفر لدى الدول المتخلفة.
5. يقول الاقتصادي البريطاني Paul Street بأن الندرة والاختناقات تشجع النمو، وأنه من وجهة نظر تاريخية ليس النمو المتوازن بل إن الشح والاختناقات التي وفرت الحافز للاختراعات هي التي طورت إنجلترا.

حاي عشر: نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "ألبرت هيرشمان" (Albert Hirshman) وإن كان قد سبقه في تقديم هذه الفكرة الاقتصادي "فرنسوا بيرو" (F. Perrou) وذلك تحت تسمية نظرية مراكز أو أقطاب النمو Growth Poles theory وقد انطلق "هيرشمان" من انتقاد الاقتصادي سنجر (Singer) لنظرية النمو المتوازن، في كونها غير واقعية، لأن البلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة من رأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، لذلك أكد هيرشمان على أن الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية يكون بتطبيق نظرية النمو غير المتوازن، فحسب هذه النظرية فإن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة.

وتقوم نظرية هيرشمان على الروابط، حيث ترتبط الصناعات بصناعات أخرى بطرق يمكن أخذها في الاعتبار عند التخطيط لإستراتيجية التنمية، حيث هناك روابط خلفية وروابط أمامية، فالصناعات ذات الروابط الخلفية تستخدم مدخلات من صناعات أخرى. مثلا صناعة السيارات تؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات مصانع الآلات والمعادن والتي بدورها تستخدم الصلب، أما الروابط الأمامية فإنها تحدث في الصناعات التي تنتج مدخلات صناعات أخرى ففي هذه الحالة يتم البدء بإقامة مصنع للصلب وعند ارتفاع العرض منه يتم إقامة مصانع تستخدم هذا الصلب. فكل من الروابط الأمامية والخلفية تخلق ضغوطا لبناء صناعات جديدة.

ويؤكد هيرشمان أن التنمية يمكن أن تحدث من خلال الاستثمار إما في رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة ويرى أن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو ويتم هذا الاختلال على مسارين:

الأول: اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي وبين قطاعات الإنتاج المباشرة.

والثاني: اختلال التوازن داخل قطاعات الإنتاج المباشرة.

فيما يتعلق بالمسار الأول فيأخذ مظهرين:

أ. اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر ويتخلف بذلك قطاع رأس المال الاجتماعي مما يولد اختناقا في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي وفائضا في قطاعات الإنتاج المباشر، ويؤيد هيرشمان هذا الاتجاه.

ب. اختلال لصالح رأس المال الاجتماعي ويتخلف بذلك قطاع الإنتاج المباشر.

أما فيما يتعلق بالمسار الثاني، فالسؤال المطروح هو إلى أي قطاع إنتاجي يجب توجيه الاستثمارات؟ هنا يظهر مفهوم قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف.

ورغم اعتبارها من طرف البعض نظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في

الاعتبار إلا أن نظرية النمو غير المتوازن تعرضت للعديد من الانتقادات:

- تفترض النظرية أن التنمية تتحقق من خلال المبادرة الفردية وتتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو، ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ظل محدودية الموارد.
- تهمل النظرية المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات للتوسع.
- إن إيجاد عدم التوازن في الاقتصاد بشكل متكرر من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية وفي ضوء نقص الموارد قد يؤدي إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في الدول النامية.
- تفترض النظرية وجود مرونة عالية في عرض الموارد وهذا غير واقعي.
- وأخيرا فإنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالنظريتان لا يمكن اختبارهما تجريبيا بسهولة وقد حاول البعض جعل نظرية النمو غير المتوازن وسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن.

دور الدولة في التنمية الاقتصادية

باعتبار الدولة هي الفاعل الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية فقد اختلفت الآراء حول ضرورة تدخلها أو وجوب انسحابها وهو ما يدفع إلى التساؤل عن نوع المهام التي يجب أن تقوم بها الدولة، والمجالات التي لا بد من فتحها أمام القطاع الخاص.

ويمكن التمييز بين ثلاثة تيارات أساسية فيما يتعلق بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي: التيار المعارض للتدخل الحكومي والتيار المؤيد للتدخل الحكومي والتيار الذي يرى وجوب تحقيق الانسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق

التيار الرافض للتدخل الحكومي

تمثل الكلاسيكية الجديدة الفريق الرافض للتدخل الحكومي، باعتبارها امتدادا للمدرسة الطبيعية والكلاسيكية التي كانت ترى أن القوانين الاقتصادية تشبه قوانين الطبيعة وبالتالي فإن أي تدخل للإنسان يعرقل تلك القوانين وتستند المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الليبيرالية) إلى الفروض التالية:

- ❖ إن اقتصاد السوق الخالي من التدخل الحكومي يسمح بكفاءة أكثر في عملية تخصيص الموارد.
- ❖ في ظل افتراض " كمال الأسواق " تحقق آليات السوق أقصى مستوى للإنتاج وبأقل تكلفة.

❖ توافر المعلومات في بيئة ذات شفافية عالية.

❖ انسجام مصلحة الفرد مع المصلحة العامة.

وحسب أنصار هذا التيار يقتصر دور الدولة على القيام بالمهام التالية:

- حفظ الأمن والنظام والعدالة واستقرار العلاقات السياسية الخارجية.
- حماية حقوق الملكية.
- توفير المناخ الملائم للمنافسة.
- الشفافية وتوفير المعلومات.

من جانب آخر يرى أنصار التيار الرفض لتدخل الدولة أن الدولة يجب أن تكون عوناً سلبياً ومحايداً تجاه القطاع الخاص وهذا لأن توازن السوق يتحقق آلياً ويضمن الإشباع لكل فرد، كما أن السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة لا تؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

وتفسر المدرسة الكلاسيكية الجديدة نجاح دول شرق آسيا بالدور الأساسي الذي لعبته آليات السوق مقابل دور ثانوي للدولة اقتصر على توفير البيئة الملائمة للمنظمين حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم، سمحت للأسواق بتقرير تخصيص الموارد. وحسب نفس المدرسة فإن الحكومات في كل تلك الدول كانت توفر بيئة اقتصادية كلية مستقرة نسبياً تتميز بتضخم محدود، وارتفاع نادر لمعدلات الصرف الأجنبي الحقيقية والتي كانت سرعان ما يتم تصحيحها. كما كانت تتميز بمستوى عال من رأس المال البشري ولديها مستويات مرتفعة من المنافسة بين الشركات وتتميز بتكاملها مع الاقتصاد العالمي.

مبررات وشروط الاعتماد على نظام السوق:

يرى أنصار نظام السوق أن هناك عدة مبررات تدفع إلى إتباع هذا النظام وتتمثل أساساً في الآتي:

- **الكفاءة الاقتصادية:** يضمن نظام السوق تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال زيادة حجم الإنتاج إلى أكبر مستوى ممكن في حدود الموارد المتاحة. وذلك عن طريق التخصيص الأمثل للموارد حيث أن وجود الأسواق التنافسية التي يسعى فيها الأفراد لتعظيم المنفعة والمنتجون لتعظيم الربح يقود إلى الكفاءة الاقتصادية.

- **المرونة:** تكون الأسواق عادة أكثر مرونة من الإدارات الحكومية، ولديها قدرة أكبر على التأقلم مع الظروف المتغيرة، ولذلك فهي توفر الحوافر بشكل تلقائي للنمو والابتكار والتغيير الهيكلي، والتي قد لا تستطيع الحكومة توفيرها أو قد تستغرق وقتاً طويلاً لتحقيقها.

- **تفتيت القوة الاقتصادية:** يشجع الاعتماد على الأسواق النشاط الاقتصادي الخاص، ويوفر مدى أكبر للمشاركة وبالتالي فإنه يحد من تركيز القوة الاقتصادية في أيدي أعداد قليلة من المتعاملين.

إن إعطاء دور كبير لقوى السوق في إدارة الاقتصاد الوطني يتطلب توفر عدد من الشروط ومنها:

أ. يجب أن تكون الأسعار مستقرة على نحو معقول وأن يكون الاقتصاد الكلي الوطني قريبا من التوازن، لأن عدم الاستقرار الاقتصادي (العجز الكبير في الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم) لا يشجع النشاط الإنتاجي ويتطلب تدخل واسع للحكومة في قوى السوق.

ب. يجب إتباع آليات السوق في بيع وشراء معظم السلع والخدمات، والتخلي عن بعض الإجراءات مثل تراخيص الاستيراد وحصص الإنتاج.

ت. لا بد من وجود منافسة ضمن السوق المحلية أو السوق الدولية لأجل تحقيق مكاسب.

ث. إن الأسعار النسبية يجب أن تعكس الندرات النسبية في الاقتصاد الوطني، حيث لا بد من جعل الأسعار في وضعها الصحيح للوصول إلى تحقيق الكفاءة في نظام السوق.

وقد ظهرت في تقرير التنمية العالمية الذي أعده البنك الدولي عام 1991 وجهة النظر الصديقة للسوق، والتي ترى أن النمو الاقتصادي السريع يرافقه تقييد فعال وحذر للنشاط الحكومي، وإن الحكومة عليها أن تعمل أقل مما يمكن في المجالات التي يعمل فيها السوق وتحديدًا في قطاع الإنتاج، وتعمل أكثر مما يمكن في المجالات التي لا يمكن أن يعتمد على السوق فيها، فحسب تقرير التنمية العالمية يتحقق النمو المستدام من التفاعل الايجابي لأربعة عناصر للسياسة الاقتصادية وهي:

- استقرار الاقتصاد الكلي
- تكوين رأس المال البشري
- الانفتاح على التجارة الدولية
- تشجيع الاستثمار الخاص والمنافسة.

وهذه العناصر الأربعة تمثل المجالات التي يجب أن تتدخل فيها الحكومة حسب وجهة النظر الصديقة للسوق، وخارج هذه المجالات سيؤدي التدخل الحكومي إلى إلحاق أضرار بدل تحقيق منافع.

التيار الفكري المؤيد لتدخل الدولة

لقد سادت الليبرالية حتى نهاية العشرينات من القرن الماضي وبالرغم من الأزمات الدورية العديدة التي شهدتها الاقتصاديات الغربية، إلا أن النهج الليبرالي لم يستطع توفير الحلول للأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، مما تطلب اقتراح بدائل لها حتى لا تقع الاقتصاديات الغربية في الاشتراكية.

بعد الأزمة العالمية في 1930 وقبل الحرب العالمية الثانية ظهر التيار المؤيد لتدخل الدولة وعلى رأسه "جون مينارد كينز" الذي اقترح تدخل فعال للدولة عن طريق السياسة الضريبية ومراقبة الأسعار

لتوجيه الاقتصاد الأمريكي طيلة فترة الأزمة. وقد أكد على قدرة الدولة على امتصاص الصدمات المترتبة على الأزمات كما أن الإعانات الاجتماعية التي تقدمها تلعب دورا هاما في تحفيز طلب الأعوان الاقتصادية. كما حث الحكومات على التدخل لرفع مستوى الطلب الفعال من خلال زيادة النفقات الحكومية ولكنه لم يوصى بانخراط الدول في عمليات الإنتاج.

وفي ظل الدور الإنمائي بدأت دول عديدة بتوسيع مجالات تدخلها الاقتصادية والاجتماعية بسبب التأثيرات المتركمة لركود الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وإعادة البناء، وهذا ما دفع الدولة إلى الانتقال من دور الدولة الحارسة لتقترب أكثر من دور دولة الرفاه، وقد ساهمت نظرية الاقتصاد الكلي الكينزية في وضع الحكومات الوطنية في مراكز القيادة للمحافظة على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة.

كما رأى "رودان" أنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق الدفعة القوية للاقتصاد وأيده في ذلك "هيرشمان" الذي دعى إلى وضع الدول لسياسة حمائية ضد الواردات والاستثمار الأكثر في البنية التحتية.

وتعتبر الكينزية الجديدة من معارضي الحد الأدنى لتدخل الدولة وتؤيدها في ذلك أدبيات الرفاهة الاقتصادية وخاصة أدبيات الفشل السوقي التي سيطرت على النقاش الأكاديمي حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

وتوجد العديد من المبررات النظرية التي تؤيد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أهمها:

- ❖ لا بد من تدخل الدولة عندما تكون السلع المنتجة سلع عامة مثل الدفاع والقانون والأمن وغيرها
- ❖ في حالة الدول النامية التي تعاني حالة من الجمود في أوضاعها الاقتصادية، يجب أن تتدخل الدولة لتفعيل دور الادخار والاستثمار وروح المبادرة
- ❖ ضرورة وضع الدولة لوسائل رقابة مادية ونقدية ومالية لتحقيق التوازن في معدلات النمو بين مختلف القطاعات
- ❖ لا بد من اضطلاع الدولة بنشاطات البنية التحتية لتمهيد الطريق لظهور النشاطات الإنتاجية المباشرة.

وتعد الفرضية التي صاغها غرشنكورن Gershenkorn بعد دراسته لتجربة التصنيع في أوروبا، والتي تنص على أن الدولة لها دور اكبر في عملية النمو كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفا من أكثر الفرضيات شيوعا في الأدب الاقتصادي، وقد قام اكشتاين Eckstein بصياغة تلك الفرضية حيث ربط حاجة الاقتصاد إلى التدخل المكثف للدولة بالعوامل التالية:

- كلما كان مدى أهداف التنمية الاقتصادية واسعا
- كلما كان الأفق الزمني الذي تحتاجه عملية تحقيق الأهداف قصيرا

- كلما زادت ندرة الموارد والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف
- كلما زادت العوائق غير الاقتصادية الناتجة عن ضعف مرونة أو جمود البنيان الاجتماعي والثقافي
والمؤسسي

- كلما زادت درجة التخلف النسبي للاقتصاد.

مما سبق يمكن القول أن هناك العديد من الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة لضمان النظام والاستقرار، والتي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها حتى في البلدان التي يطغى عليها نظام اقتصاد السوق، وسيتم فيما يلي التطرق إلى أهم تلك الوظائف:

■ **توفير البنية الأساسية القانونية والمادية:** يجب على الدولة سن القوانين الملائمة التي لا تفتح المجال للاجتهاد البيروقراطي في التطبيق والتفسير، كما ينبغي وضع القواعد واللوائح المرنة والشفافة التي تسمح بحماية الملكيات الخاصة والعامة وتضمن حرية النشاط الاقتصادي. وتحمل الدولة الجزء الأكبر في مجال توفير البنية الأساسية المادية المتمثلة أساسا في الكهرباء، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي، الغاز الطبيعي، الطرق، السدود والمؤسسات التعليمية والصحية وغيرها من المرافق.

■ **تخصيص الموارد:** تتدخل الدولة في تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية عند فشل آلية السوق، حيث يؤدي الخلل في أداء السوق إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق برامج الاستثمار العام أو برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية والإجراءات التنظيمية.

■ **تنظيم عملية توزيع الثروات والدخول:** إن التفاعلات الحرة بين قوى العرض والطلب لا يتحقق في ظلها التوزيع الأمثل، مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة في تصحيح الاختلالات في توزيع ثروات المجتمع بين أفراده وأجياله ومناطقه. حيث لا بد من قيام الدولة بالتأثير على توزيع السلع والخدمات ومنافع النمو بين أفراد المجتمع والتأثير على توزيع الدخل لمنع التفاوت بين فئات المجتمع ومحاربة مشكلة الفقر. ويتحقق ذلك باستخدام الدولة لسياسات الضرائب والضمان الاجتماعي والتأمينات والتحويلات الاجتماعية وتوزيع الخدمات العامة والإنفاق العام.

■ **وظيفة الاستقرار الاقتصادي الكلي:** وتشمل تخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد: السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات التشغيل والتجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها. والتي تساعد الدولة على تجسيد وظائفها المتعددة.

وفي ظل الدور الإنمائي للدولة برز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، وتبنت البلدان النامية نموجا إنمائيا يتكون من الركائز التالية:

- **رأس المال المادي:** كان من أهداف السياسة الاقتصادية زيادة الادخار والاستثمار لتحقيق تراكم رؤوس الأموال تراكما سريعا.

- **الزراعة:** كانت الزراعة تمثل مصدرا للموارد المخصصة للاستثمار الصناعي لذلك تم تحويل التبادل التجاري بين قطاعي الزراعة والصناعة لصالح الأخير.
- **التجارة الخارجية:** تبنت معظم الدول النامية سياسات حمائية للصناعات الاحلالية محل الواردات معتقدة أن التكامل مع الاقتصاد العالمي لن يكون في صالح تحقيق التنمية.
- **فشل السوق:** ساد الاعتقاد أن الدولة يجب أن تقوم بتوجيه التنمية في مراحلها الأولى ولا يمكن الاعتماد على الأسواق في ذلك.

وان المتتبع للسياسات التنموية في البلدان النامية خلال الفترة من بداية الخمسينات إلى أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي يلاحظ أنها اتجهت نحو توسيع نطاق القطاع العام، وأن هذا التوسيع كان لأسباب التالية:

- عدم كفاءة البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي
- نقص رؤوس الأموال المعدة للاستثمار
- ضعف مرونة عرض المهارات والكفاءات الإدارية
- عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار المنتج والمحفز على الإبداع والابتكار وعلى زيادة الإنتاجية
- الاعتماد الكبير على استيراد المدخلات الوسيطة والمعدات الإنتاجية، وعلى المساعدات الائتمانية والديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في تنفيذ واستمرار مشاريع التنمية.
- الرغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من هيمنة الشركات الأجنبية سواء في قطاع الصناعات الاستخراجية أو في قطاع الصناعات التحويلية.
- الرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإقليمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على الأمن الوطني. ورغم الانجازات التي حققها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في مجال التنمية البشرية في العديد من الدول النامية إلا أن الانجازات المحققة كانت دون المستوى المتوقع من الأهداف المعلنة في مخططات التنمية. وأدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول النامية خلال عقد الثمانينات إلى إعادة النظر في دور القطاع العام.

التيار الفكري الداعي إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق

لقد أثارت المصاعب الاقتصادية التي عرفتها أغلب الدول النامية خلال ثمانينات القرن العشرين (أزمة المديونية الخارجية، عجز موازين المدفوعات، تباطؤ معدلات النمو وتراجع المؤشرات الاجتماعية) الجدل مجددا حول فعالية وجدوى الدور الإنمائي للدولة وقدرتها على إدارة الاقتصاد وتخصيص الموارد بكفاءة.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات الهيكلية الحادة تم اللجوء إلى تنفيذ برامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي المدعومة من المؤسسات المالية الدولية والتي أخذ فيها دور الدولة الإنمائي يتراجع وبدأ دورها التصحيحي يتقدم.

وفي نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات اكتسب الدور التصحيحي دفعة قوية بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي والتخلي عن مركزية القرار وعن التخطيط.

وقد تجسدت سياسات الليبرالية الجديدة من خلال إجماع واشنطن الذي يتضمن ثلاثة عناصر أساسية:

■ إحداث زيادة معتبرة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء ما يخص المعاملات الداخلية أو المعاملات بين الداخل والخارج، واشتمل على تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي

■ فتح مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بنوعيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة للتنمية، وتشجيعه وإشراكه في تقديم الخدمات التي كانت سابقا حكرا على القطاع العام، كخدمات المرافق العامة.

■ تقليص دور الحكومة ومجال تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تخفيض دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية، وانسحاب الحكومة من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي واقتصار دورها على تهيئة المناخ المناسب لنشاط رأس المال المحلي والأجنبي.

هذا التوجه الجديد المكرس في إطار إجماع واشنطن يؤكد أن هدف السياسات الليبرالية الجديدة هو إدماج الدول التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد الرأسمالي وذلك عن طريق:

● تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد

● إعادة بناء الأسواق باعتبارها القادرة على إحداث النمو وإعطائها الأولوية في تسيير الاقتصاد الوطني

● إعادة دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ورغم مساهمة برامج الإصلاح في معالجة بعض من الاختلالات المالية والنقدية والسعرية في الدول التي طبقتها ومع الاعتراف بأنه لم يعد بالإمكان لأي دولة الانعزال عن الاقتصاد العالمي، إلا أن النتائج المترتبة على هذا التوجه التصحيحي لم تؤد إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية بالدول التي اتبعت منهج التحرير والانفتاح، كما أن توالي أزمات النظام الرأسمالي جاءت لتؤكد أن سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي وإزالة الحواجز أمام حركة التجارة ورؤوس الأموال عملت على جعل الأسواق الوطنية المالية والسلعية والخدمية أكثر ترابطا وهو ما يسهل حدوث الأزمات وانتقالها، الأمر الذي يستدعي بروز تيار ثالث يدعو إلى التكامل بين دور الدولة وآليات السوق. هذا التيار

لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي بل يعتبره عاملاً إيجابياً في أحيان كثيرة على الحياة الاقتصادية، ويؤكد في الوقت نفسه أن التدخل الحكومي الخاطئ قد تكون له آثار سلبية مدمرة، ويستند هذا التيار إلى الأسس التالية:

- ❖ إن تدخل القطاع العام في نشاط ما يستلزم أولاً تحديد موطن الفشل السوقي وثانياً إثبات أن القطاع العام له قدره أكبر على القيام بالمهمة من القطاع الخاص
- ❖ إن مسألة الفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولة وما يترك للقطاع الخاص مسألة نسبية وديناميكية تخضع لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها.
- ❖ يمكن أن تتدخل الدولة من خلال تقديم سلعة أو خدمة بطريقتين: إما أن يكون هناك جمع بين الملكية العامة والإنتاج (خدمات الدفاع، الشرطة، التعليم)، أو تقديم الخدمة من خلال الإشراف والتوجيه والدعم للقطاع الخاص.
- ❖ لا بد من التوفيق بين التدخل الحكومي لمعالجة الفشل السوقي وبين ضمان كفاءة هذا التدخل.
- وقد أيدت العديد من الأبحاث العلمية في الدول النامية وجود علاقة إيجابية قوية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ويمكن توضيح الدور المتوقع للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:
- ❖ يساهم القطاع الخاص في توفير فرص عمل، ويمكن أن تشجع الدولة هذا الدور من خلال مؤسسات التعليم والتدريب، وذلك بتكوين أفراد ذوي إنتاجية عالية مما يحفز القطاع الخاص على توظيف المزيد من العمال
- ❖ توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية وذلك بتحسين جودة المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنيات إنتاج أفضل، ويمكن للدولة تدعيم هذا الدور من خلال برامج الدعم المالي والفني، والسياسة الضريبية وتوسيع المنافذ التسويقية، ومراكز البحث والتطوير.
- ❖ الاستثمار بكافة أشكاله، وبإمكان الدولة تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تحسين البنية التحتية، ووضوح وشفافية الأنظمة القانونية وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار.
- ❖ تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، ويتضمن ذلك الكفاءة الإنتاجية (إنتاج السلع بأقل تكلفة) والكفاءة التوزيعية (إنتاج السلع بالكميات والمواصفات التي يحتاجها المجتمع) والكفاءة الديناميكية (التطور التكنولوجي) ويمكن للدولة تشجيع هذا الدور من خلال مراكز البحث والتطوير والسياسة الضريبية الملائمة.
- ❖ التصدير، ويمكن للدولة تشجيع صادرات القطاع الخاص بإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.

ومن أجل كفاءة التدخل الحكومي لا بد من تحديد مواطن هذا التدخل وآلياته وتدعيم نظام السوق لذلك يمكن وضع إصلاحات في أربع مجالات أساسية:

أ. **إصلاح حجم النشاط الحكومي:** حيث أثبتت إحدى الدراسات أن الحكومات كبيرة الحجم (التي تفوق نسبة إنفاقها العام 50% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990) لم يكن أداءها أفضل من الحكومات صغيرة الحجم (التي تقل نسبة إنفاقها العام عن 40% من الناتج المحلي لعام 1990) لذلك تمت الدعوة لإحداث إصلاح حكومي يتم من خلاله تخفيض حجم التدخل الحكومي بحيث لا تتجاوز نسبة الاتفاق العام فيه 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. **إصلاح في درجة اللامركزية:** أوضحت دراسة أن اللامركزية في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، ومن هنا تمت الدعوة لإجراء إصلاح حكومي يتضمن زيادة درجة اللامركزية.

ج. **الإصلاح الاقتصادي:** إن القضاء على مظاهر الاختلال الاقتصادي مثل عجز الموازنة الحكومية وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وغيرها، يتطلب تبني برامج إصلاح اقتصادي يتم بموجبها تقليص التدخل الحكومي، ويكون ذلك بتفعيل دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة وتشغيل الموارد، ويتم ذلك بتصحيح الأسعار ونظام الخصخصة.

د. **الإصلاح المؤسسي:** وهي دعوة موجهة بصفة خاصة للدول النامية التي تريد التحول إلى اقتصاد السوق وتتضمن إصلاح البيئة المؤسسية وإصلاح مؤسسات الحكم:

● **إصلاح البيئة المؤسسية:** ويتحقق ذلك بضمان الحقوق الدستورية لأفراد المجتمع وهو ما يؤدي إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي. وتتكون الحقوق الدستورية من الحقوق السياسية والمدنية المتمثلة في حرية التعبير والمساواة في المشاركة السياسية والحقوق الاجتماعية التي تشمل حق العمل وحق التعليم والرعاية الصحية والرفاهية، أما الحقوق الاقتصادية فتضم حق الملكية وحق التبادل وحق التعاقد.

وتسمح الحقوق السياسية والمدنية بالكشف عن أوجه الفساد والمساعدة على القضاء عليها مما يزيد درجة الكفاءة الاقتصادية، ويؤدي توفير الحقوق الاجتماعية إلى تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، كما أن الحقوق الاقتصادية تضمن تحفيز القطاع الخاص للاستخدام الأفضل للموارد.

● **إصلاح مؤسسات الحكم:** والمقصود هنا إصلاح جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والدينية بما يكفل تحقيق الاستقرار السياسي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي بسبب هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وهجرة العقول والكفاءات، وكذلك فجوات التقطع التي تسببها التغيرات المتكررة في الحكومات.

